من تنظيمات داخل الاتحاد الاشتراكى الى أحزاب مرتبطة به ومستقلة عنه

الوسط واليمين واليسار : اتجاهات ملتزمة بأساسيات واحدة

كان المفروض بعد ان طالب المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى الذى انعقد فى يوليو ١٩٧٥ بتوفير الظروف الموضوعية التى تكفل امكانية تعدد الاتجاهات وتطورها الى امكانية الوصول الى المنابر الثابتة أن يبادر الاتحاد الاشتراكى ويلتقط الخيط بسرعة ويعمل على توفير الظروف الموضوعية التى تسمح بتنظيم تعدد الاتجاهات وبلورتها .

وكان يمكن ان يتم ذلك عند مناقشة خطة التنمية او عند مناقشة برنامج الحكومة . وبينما تباطات حركة الاتحاد الاشتراكى فى استيعاب التغيير الجديد ، كانت خطوات مجلس الشعب اكثر سرعة فى وقعها فقد تبلورت الاتجاهات فعلا حول التشريعات الاقتصادية الجديدة التى وضعت سياسة الانفتاح الاقتصادى موضع التطبيق بين اتجاه يرفضها واتجاه يتعجل الانطلاق فيها واتجاه يقبلها مع وضع الضوابط السليمة لضمان خدمة الاقتصاد القومى .

وقد وجدت بعض قيادات الاتحاد الاشتراكي انه لا شيء يمنعها من ان تعلن عن برامج لمنابر خاصة بها ، واخذ الزميل **محمود ابو وافية** زمام المبادرة في ذلك .. وتتابع الاعلان عن انشاء المنابر ووقفت امانة الاتحاد الاشتراكي رافضة لهذا الاتجاه .

وكتب الدكتور **رفعت المحجوب** مقاله المشهور [اهرام ٣١ اكتوبر ١٩٧٥] « **كي لا تتساقط علينا المنابر ثم كي لا تسقط تجربة المنابر** » . وقد كان على حق في ذلك .. فقد سقطت فكرة المنابر فعلا واصبحت موضع تندر بعد أن وصل عدد المنابر التي أعلن عنها الى اكثر من واحد وثلاثين منبرا .. وبعض هذه المنابر كان يعوزه المقومات الاساسية لاى برنامج سياسي وكان مجرد سرد لشعارات عامة ، وبعضه كان لايمثل وزنا حقيقيا ، ولكن اغراء الدعاية كان شديدا مما شجع على كثرة هذا التعدد في الاعلان عن المنابر .

وحتى ذلك الحين لم يكن أحد قد كلف خاطره ان يدرس النتائج التي تفرضها التغيرات الجديدة . **ماذا اذا تجمعت آراء حول برنامج معين داخل التنظيم السياسي ، ما اثر ذلك على علاقة المجلس بالحكومة ؟ وكيف تجرى الممارسة بعد ان الغينا شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي فلم يعد للتنظيم السياسي دور في توجيه الرأي داخل المجلس بل ان ابداء الرأي والحوار قد صاحبته بعثرة في الاراء وتفرقها** . وقد سنحت الفرصة للتنبيه الى الحاجة الى صيغة جديدة في العلاقة بين مجلس الشعب والحكومة **في تقرير لجنة الرد على بيان حكومة السيد ممدوح سالم** الذي قدمته في ٢٩ اكتوبر ١٩٧٥ ، — والتي كنت رئيسا — لها فقد تضمن الرد اشارة صريحة الى أن الممارسة أصبحت تجرى بناء على اجتهادات فردية من الاعضاء بعد أن ظللنا سنوات نفهم التعاون بين الحكومة والمجلس على أساس أن مصدرهما واحد وان نشاطهما يدور في تنظيم سياسي يشملهما معا . وقلنا أن تنوع الاتجاهات بعد الغاء شرط العضوية يفرض اسلوبا جديدا في علاقة المجلس بالحكومة تحظى معه الحكومة بتأييد الاغلبية التي تتفق معها في برنامجها ، كما يسمح في نفس الوقت ببروز الاراء المخالفة بطريقة منظمة وغير عفوية أو فردية **وبمعنى آخر كان مؤدى هذا الكلام دعوة صريحة الى اقامة المنابر الثابتة داخل مجلس الشعب وان يصبح بقاء الحكومة مستندا الى تاييد الاغلبية التي تتفق معها في برنامجها.**

وقد مهدت هذه الوثيقة الهامة الى خطوة اكثر ايجابية حينما دعا الرئيس السادات الى تشكيل اللجنة التي عرفت بلجنة مستقبل العمل السياسي والتي تشكلت برئاسة المهندس سيد مرعي من بين أعضاء مجلس الشعب وأعضاء اللجنة المركزية وبعض الهيئات النقابية والعامة وجرت مناقشاتها في حرية تامة خلال شهري فبراير ومارس ١٩٧٦ .

اتجاهات أربعة لمستقبل العمل السياسي

وقد تبلورت الاراء التي أبديت في اتجاهات أربعة أساسية :

● اتجاه يرى الابقاء على الاتحاد الاشتراكى كما هو ، وكان اغلب اعضاء هذا الاتجاه من العمال والفلاحين ومن قيادات الاتحاد الاشتراكى القائمة .

● واتجاه يرى الابقاء على الاتحاد الاشتراكى مع اقامة منابر متحركة ، ومعظم اصحاب هذا الاتجاه كانوا يرون أن يكون ذلك خطوة نحو المنابر الثابتة أو الاحزاب .

● ثم اتجاه ثالث يرى البدء فى انشاء احزاب سياسية وكان عددهم ١١ من بينهم تسعة من الفئات من بينهم الدكتور محمود القاضى والنقيب مصطفى البرادعى والمهندس سعد هجرس واثنان من اصحاب المنابر [منبر الاحرار الديمقراطى ومنبر الوعى القومى وصاحبه عامل وهو الوحيد] .

● اما الاتجاه الغالب الذى ايد قيام المنابر الثابتة فقد بلغ عدد أصحابه ٤٣ عضوا بينهم ١٢ من العمال والفلاحين و ٢١ من الفئات وعشرة من أصحاب المنابر من بينهم الزميل محمود ابو وافية عن المنبر الديمقراطى الاشتراكى والزميل مصطفى كامل مراد عن منبر الاحرار الاشتراكيين والزميل خالد محيى الدين عن المنبر الوطنى التقدمى [كما كان يسمى حينئذ] وبين هؤلاء كان ١٨ عضوا يرون قيام الاحزاب فى المستقبل بعد فترة تمارس فيها المنابر مسئولياتها . وقد كان أصحاب المنابر الثلاثة من بين أصحاب هذا الراى كما كان من بينهم أساتذة الجامعات من أهل الراى والخبرة وكان هذا هو « رأيى أيضا الذى لخصته فى ختام حديثى أمام اللجنة بجلسة ٩ فبراير ١٩٧٦ بقولى أن علينا أن نعد المدة لكى يكون الانتقال من الشمول الى التعدد انتقالا سليما هادئا محاطا بالضمانات .. ومع ذلك فانا اكرر اننا سنصل الى الاحزاب وأن الاحزاب هى الصيغة الصحيحة فى النهاية للعمل السياسى فكل نظرية سياسية مرتبطة بواقع معين هو الذى يفرضها » .

وشكلت لجنة برئاسة الدكتور مصطفى خليل لصياغة اقتراحات الاتجاه الغالب وهو اتجاه « المنابر الثابتة » التى يمكن أن تتطور مستقبلا الى أحزاب . وعرضت على اللجنة العامة فى اجتماعها الختامى بوصفى مقررا لها الاتجاه الغالب وخلاصة الضوابط التى ارتأيناها لاقامة المنابر الثابتة وتتيح السبيل أمامها للتطور الى أحزاب سياسية فى المستقبل .

أساسيات وضوابط للتنظيمات

أما الضوابط التى اقترحتها اللجنة ووافق عليها المؤتمر المشترك ، فمنها ما كان متعلقا بالاساسيات التى يتعين الالتزام بها واهمها التمسك بالانتماء المصرى والعربى وبالقيم الدينية والروحية والتراث الحضارى وبالوحدة الوطنية وبالنظام الاشتراكى القائم على تحقيق الكفاية والعدل . ومنها عدم جواز السماح باقامة منبر على أساس فئوى أو طبقى وأن يؤكد برنامج المنبر على تبنى المبادىء الاساسية لثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو وأن يتقدم المنبر برنامجه من عدد

لا يقل عن عشرين عضوا من أعضاء اللجنة المركزية والهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى مصحوبا بنظامه الداخلى ونظام العضوية فيه ويعرض ذلك فى اجتماع مشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب ، ويتعين عندئذ أن يقر البرنامج عدد من الاعضاء لا يقل عن العشرة وتقرر السماح للمنتمين الى المنبر بالتقدم باسم المنبر فى الانتخابات العامة لمجلس الشعب التى كانت ستجرى وشيكا .

ونلاحظ منذ الان أن بعض هذه الضوابط والاساسيات قد ظل عالقا فى ذهن المشرع وهو يعد قانون تنظيم الاحزاب السياسية بعدها .

.. هل كانت نشأتها مصطنعة ؟

المهم أن المنابر أو التنظيمات الثلاثة كما سميت بعدها قد نشأت كأجنحة داخل الاتحاد الاشتراكى ولم تكن مصطنعة بل كانت تمثل واقعا دلت عليه الممارسة وحسبما عبر الرئيس انور السادات فى خطابه الهام فى ١٤ مارس الذى اعلن فيه الغاء المعاهدة السوفيتية ، كما اعلن فيه ترحيبه بقيام المنابر ، فان الاتحاد الاشتراكى هو الوعاء الذى يحتوى المنابر الثلاثة وكان المفروض أن يعاد تشكيل اللجنة المركزية وان تشكل اللجنة التنفيذية العليا لتمثل فيها هذه المنابر .

وقد اسلفت أن تقرير لجنة العمل السياسى كان قد انتهى الى تطلب أن يقدم طلب تأسيس المنبر من عشرين عضوا من اعضاء اللجنة المركزية ومجلس الشعب ولكن الامر قد انتهى فى اجتماع الهيئة البرلمانية فى ١٧ مارس الى تخفيف هذا القيد والاكتفاء بأن يكون الطلب مقدما من عشرة اعضاء بعد ما تبين الصعوبات التى قد تواجه منبرى اليمين واليسار فى تجميع هذا العدد فى ظل الظروف التى كانت قائمة وقتئذ . وفى المؤتمر المشترك الذى عقد فى ٢٩ مارس تمت الموافقة بين تصفيق الاعضاء على التنظيمات الثلاثة وأعلن عن قيامها .

ويحتاج الامر هنا الى وقفة قصيرة ولكن صريحة . **فالتنظيمات الثلاثة كانت تمثل اتجاهات بدت فعلا فى ممارسات مجلس الشعب ولهاجذورها فى المجتمع ، ومن هنا فلا يمكن وصفها بانها مصطنعة ، ولكن تخفيف شروط اقامة هذه التنظيمات تسهيلا لقيامها هو الذى أوجد انطباعا بهذا الاصطناع** ! وانى أذكر تلك الجهود التى بذلت وقتئذ لاتاحة الفرصة لبعض الاعضاء لكى ينخرطوا فى هذه المنابر تسهيلا لقيامها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانه اذا كانت هذه المنابر تمثل اتجاهات **قائمة فعلا فى المجتمع ، فقد ظل التساؤل قائما هول ماذا كان دعاة هذه المنابر من اعضاء اللجنة المركزية ومجلس الشعب هم الممثلون الحقيقيون لهذه الاتجاهات . وما مدى ارتباطهم بالقواعد الشعبية فى ذلك ؟** وقد كان هذا التحفظ قليل الاهمية وقتئذ طالما أن هذه المنابر قد نشأت كأجنحة داخل الاتحاد الاشتراكى ومن بين اعضاء اللجنة المركزية ومجلس الشعب . وكان المفروض

أن تفوض الانتخابات العامة بعدها وفى خلال هذه الانتخابات يمكن أن تصبح الصورة اكثر تحديدا .

هل كان للتنظيمات دور فعال فى الانتخابات ؟

وجرت الانتخابات فعلا وتقدم المرشحون فيها باسماء التنظيمات الثلاثة . وفاز فيها التنظيم الغالب وهو « الوسط » بأغلبية ساحقة . ولا اعتقد مع ذلك أن هذه الانتخابات — رغم حيدتها ونزاهتها — قد ارتكزت اساسا على برنامج كل تنظيم ، وربما كان الانطباع الوحيد الغالب أن تنظيم الوسط هو تنظيم النظام الذى تنتمى اليه الحكومة القائمة والذى خلف الاتحاد الاشتراكى .. ولكن فسحة الوقت لم تكن كافية لكى تستوعب جماهير الناخبين هذه البرامج وتقارن بينها وتنتهى الى راى فيها كما لم تكن الفسحة كافية للتنظيمات ذاتها لكى تشرح برامجها. ومن ثم فقد كان للمفاضلة الشخصية بين المرشحين اثرها البارز . والا فكيف نعلل أن يفوز فى نفس الدائرة مرشح عن تنظيم الوسط وآخر عن تنظيم اليسار . وكيف نعلل أن تنظيم الوسط وهو تنظيم الغالبية قد تقدم باكثر من مرشح فى الدائرة الواحدة، يتنافسان للفوز تحت مظلة نفس البرنامج ، وأن عددا كبيرا من المرشحين المستقلين قد فازوا فى الانتخابات وبعضهم لم يكن عضوا فى الاتحاد الاشتراكى .

الحنين الى الاحزاب

ويبدو ان الحنين الى القفز بسرعة الى الاحزاب السياسية تحت تاثير التغيرات الجديدة وهو حنين اتحدت فيه معظم الاتجاهات ، يبدو ان هذا الحنين ايا كان مصدره ، هو الذى كان مسئولا عن محاولة تلمس مخرج دستورى يسمح بقيام الاحزاب — ومع ذلك فان القول بان الدستور لم ينص على أن الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الوحيد ينقضه اى فهم صحيح لفكرة الاتحاد الاشتراكى كاداة للتحالف وينقضه أن الثورة فى عام ١٩٥٣ لم تقتصر على حل الاحزاب السياسية القائمة بل وحظر انشاء احزاب سياسية جديدة ثم حصنت ذلك بنص فى دستور ١٩٥٦ .

اما القول بان الدستور الحالى قد كفل حرية انشاء الجمعيات ، فعلا يضيف جديدا لان النص على حرية انشاء الجمعيات كان موجودا فى جميع الدساتير السابقة وكان المقصود به الجمعيات الاجتماعية والخيرية التى وجد لها قانون ينظمها ويحظر عليها الاشتغال بالسياسة . بينما حسب البعض كل جام غضبه على قانون حماية الوحدة الوطنية وكأنه المسئول عن حظر قيام الاحزاب . بينما أن النص فى هذا القانون على أن الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الواحد وعلى حظر اقامة تنظيمات سياسية خارجية انما جاء تسجيلا لواقع كان قائما من قبل .

وهكذا فانه عند افتتاح دور الانعقاد الاول لمجلس الشعب بعد الانتخابات الاخيرة ، القى الرئيس السادات خطابا اعلن فيه انه قد اتخذ قرارا

سياسيا شكلته ما أملته المعركة الانتخابية وما ابرزه فيها الشعب من ارادة وهو ان تتحول التنظيمات السياسية الثلاثة ابتداء من هذا اليوم الى أحزاب وان ترتفع يد الاتحاد الاشتراكى بالضرورة نهائيا عن الاحزاب ليصبح كل حزب حرا تماما فى ادارة نشاطه فى حدود القوانين والدستور . فلا يبقى للاتحاد الاشتراكى فى المرحلة المقبلة الا ثلاثة امور : التنظيمات الجماهيرية المساعدة كتنظيم المرأة والشباب من مرحلة الطلائع المشاركة فى ملكية الصحف حتى لا تعود تلك الاجهزة بالفة الاهمية ملكا لافراد مع ضمان فرص التعبير للاحزاب الثلاثة واخيرا لجنة مركزية موسعة تصبح بمثابة المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى وتكون مهمتها الاساسية هى المحافظة على صيغة التحالف . وانه مهما اختلفت الاحزاب فى برامجها فهى ملتزمة باسس ثلاثة لا خلاف عليها هى الوحدة الوطنية وحتمية الحل الاشتراكى والسلام الاجتماعى .

كان هذا هو مجمل خطابه الرئيس الذى استقبل من اعضاء المجلس بعاصفة من التصفيق والترحيب ، ومع ذلك فان الرئيس لم يصادر على المجلس حقه الدستورى فى ان يتبنى الراى الذى قد يراه فقد اشار الى انه وان كان يرى ان الدستور يتسع لهذا التطور الجذرى فى البناء السياسى فان هذا امر لمجلس الشعب بحثه وتامله وانه ربما كانت هناك نصوص اخرى لابد ان يراجعها مجلس الشعب على ضوء هذا القرار .

وكان هذا الخطاب بمثابة اشارة الانطلاق التى كانت تنتظرها التنظيمات التى لم تطق صبرا على الانتظار حتى يصدر قانون تنظيم الاحزاب السياسية وحتى يتم بحث ما اذا كان السماح بقيام أحزاب سياسية يحتاج الى تعديل دستورى — فأعلنت عن نفسها كأحزاب سياسية وفرضت ذلك عملا.

وهنا تبرز جملة اسئلة هامة :

اكان الامر يحتاج الى تعديل دستورى ! اكان الامر يحتاج الى صدور قانون بتنظيم الاحزاب ! وهل اطلق هذا القانون حرية تكوين الاحزاب ! وما هى الضوابط التى وضعها .. وهل تعدت التنظيم الى التقييد ! وهل استوعبت الاحزاب السياسية القائمة القوى الاجتماعية كلها واتجاهاتها المختلفة ! هذا ما نحاول الاجابة عنه فى المقال التالى .. □

دراسة بقلم الدكتور
جمال العطيفى